قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٦٤١ لسنة ١٩٨٠

بشأن الموافقة على الكتاب المتبادل الخاص بالقرض بمبلغ ٨ بلايين ياباني للاستيراد السلعي بين حكومتي جمهورية مصر العربية واليابان الموقع في القاهرة بتاريخ ١٤/١٠/١٩٨٠

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قرر :

مادة وحيدة ـ ووفق على الكتاب المتبادل الخاص بالقرض بمبلغ ٨ بليون ين ياباني للاستيراد السلعي بين حكومتي جمهورية مصر العربية واليابان الموقع في القاهرة بتاريخ ١٤/١٠/١٩٨٠ وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ٩ صفر سنة ١٤٠١ (١٦ ديسمبر سنة ١٩٨٠)

أنور السادات

القاهرة فى ١٤ أكتوبر ١٩٨٠

صاحب السعادة

أتشرف بأن أعزز المفهوم التالى الذى تم التوصل إليه أخيرا بين ممثلى الحكومة اليابانية وحكومة جمهورية مصر العربية بخصوص إتاحة قرضا يابانيا لجمهورية مصر العربية بهدف المساهمة فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى فى جمهورية مصر العربية .

١ — سيقدم صندوق التعاون الاقتصادى لما وراء البحار (المشار إليه هنا "بالصندوق") للبنك المركزى المصرى (المشار إليه هنا " بالبنك المركزى ") قرضا بالين اليابانى قيمته ٨ بلايين ين يابانى (المشار إليه هنا " بالقرض ") طبقا للقواعد والقوانين السائدة فى اليابان .

٢ — (١) سوف يتاح القرض بمقتضى اتفاق يبرم بين البنك المركزى والصندوق وسوف ينظم اتفاق القرض المشار إليه شروط وأحكام هذا القرض بالإضافة إلى إجراءات استخدامه والذى سوف يتضمن الأسس التالية :

(ا) ستكون فترة السداد عشرون (٢٠) سنة بعد فترة سماح عشر (١٠) سنوات .

(ب) يحدد سعر الفائدة بواقع ثلاثة (٣) فى المائة سنويا .

(ج) ستكون فترة السحب سنتين من تاريخ توقيع اتفاق القرض .

(٢) يمكن مد فترة السحب الواردة فى الفقرة (١ — ج) أعلاه بموافقة السلطات المختصة فى الحكومتين .

٣ — تضمن حكومة جمهورية مصر العربية سداد أصل وفوائد القرض .

٤ — (١) سوف يتاح القرض لتغطية المدفوعات التى ستتم من مستوردين فى جمهورية مصر العربية لموردين من دول المنشأ المصرح بها ، طبقا للعقود التى أبرمت أو سوف تبرم بينهم لشراء منتجات يتم إعداد قائمة بها ويتم الاتفاق عليها بين السلطات المختصة فى الحكومتين ولتغطية تكاليف خدمات تتعلق بهذه المشتروات .

ومن المفروض أن هذه المشتروات والخدمات قد تمت فى دول المنشأ المصرح بها ولمنتجات يتم إنتاجها فى هذه الدول .

(٢) تخضع القائمة المنصوص عليها فى الفقرة الفرعية (١) بعاليه للتعديل باتفاق السلطات المختصة فى الحكومتين .

(٣) سوف يتم الاتفاق على نطاق دول المنشأ المصرح بها والمذكورة فى الفقرة الفرعية (١) بعاليه بين السلطات المختصة فى الحكومتين .

٥ ـ سوف تؤكد حكومة جمهورية مصر العربية أن المنتجات المذكورة فى الفقرة الفرعية (١) من البند (٤) قد تم شراؤها طبقا لقواعد الصندوق المنظمة للشراء والتى تقضى فى جملة أموره بضرورة اتباع نظام المناقصات العالمية إلا فى حالات عدم قابلية هذه الإجراءات للتطبيق أو عدم ملاءمتها .

٦ ـ فيما يتعلق بشحن المنتجات المشتراه فى نطاق القرض والتأمين البحرى عليها تتعهد حكومة جمهورية مصر العربية بعدم فرض أى قيود تعوق المنافسة الحرة والعادلة بين شركات الملاحة والتأمين البحرى فى الدولتين .

٧ ـ تعفى حكومة جمهورية مصر العربية الصندوق من أى رسوم مالية أو ضرائب مفروضة فى جمهورية مصر العربية فيما يتعلق بالقرض أو الفوائد التى تستحق عليه .

٨ ـ تتشاور الحكومتان مع بعضهما فى أى أمر قد ينشأ من أو يتعلق بالمفهوم السابق .

وانه ليشرفنى أن أقترح أن تشكل هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد والتى تعززون فيها بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية الترتيبات السابقة اتفاقا بين الحكومتين الذى يصبح نافذ المفعول عند تلقى الحكومة اليابانية إخطارا كتابيا من حكومة جمهورية مصر العربية يفيد إتمام الاجراءات المحلية اللازمة لسريان هذا الاتفاق .

وانى لأنتهز هذه الفرصة لأعبر لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

توشسيو يامازاكى
سفير مفوض فوق العادة لليابان
لدى جمهورية مصر العربية

القاهرة فى ١٤ أكتوبر ١٩٨٠

صاحب السعادة

أتشرف بالاحاطة بأننى قد تلقيت كتاب سيادتكم بتاريخ اليوم والذى نصه :

أتشرف بان أعزز المفهوم التالى الذى تم التوصل إليه بين ممثلى الحكومة المصرية وحكومة اليابان بخصوص إتاحة قرض يابانى لجمهورية مصر العربية بهدف المساهمة فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى فى جمهورية مصر العربية .

١ — سيقدم صندوق التعاون الاقتصادى لما وراء البحار (المشار إليه هنا " بالصندوق ") للبنك المركزى المصرى (المشار إليه هنا " بالبنك المركزى ") قرضا بالين اليابانى قيمتة ٨ بليون ين يابانى (المشار إليه هنا " بالقرض ") طبقا للقواعد والقوانين السائدة فى اليابان .

٢ — (١) سوف يتاح القرض بمقتضى اتفاق يبرم بين البنك المركزى والصندوق . وسوف ينظم اتفاق القرض المشار اليه شروط وأحكام هذا القرض بالإضافة إلى إجراءات استخدامه والذى سوف يتضمن الأسس التالية .

(أ) ستكون فترة السداد عشرون (٢٠) سنة بعد فترة سماح عشر (١٠) سنوات .

(ب) يحدد سعر الفائدة بواقع ثلاثة (٣) فى المائة سنويا .

(ج) ستكون فتره السحب سنتين من تاريخ توقيع اتفاق القرض .

٢ — يمكن مد فترة السحب الواردة فى الفقرة (١ — ح) أعلاه بموافقة السلطات المختصة فى الحكومتين .

٣ — تضمن حكومة جمهورية مصر العربية سداد أصل وفوائد القرض .

٤ — (١) سوف يتاح القرض لتغطية المدفوعات التى ستتم من مستوردين فى جمهورية مصر العربية لموردين من دول المنشأ المصرح بها ، طبقا للعقود التى أبرمت أو سوف تبرم بينهم لشراء منتجات تم إعداد قائمة بها ويتم الاتفاق عليها بين السلطات المختصة فى الحكومتين ولتغطية تكاليف وخدمات تتعلق بهذه المشتروات .

ومن المفروض أن هذه المشتروات والخدمات قد تمت فى دول المنشأ المصرح بها ولمنتجاتها إنتاجها فى هذه الدول .

(٣) تخضع القائمة المنصوص عليها فى الفقرة الفرعية (١) بعاليه للتعديل باتفاق السلطات المختصة فى الحكومتين .

(٣) سوف يتم الاتفاق على نطاق دول المنشأ المصرح بها والمذكورة فى الفقرة الفرعية (١) بعاليه بين السلطات المختصة فى الحكومتين .

٥ ـــ سوف تؤكد حكومة جمهورية مصر العربية أن المنتجات المذكورة فى الفقرة الفرعية (١) من البند (٤) قد تم شراؤها طبقا لقواعد الصندوق المنظمة للشراء والتى تقضى فى جملة أمور بضرورة اتباع نظام المناقصات العالمية إلا فى حالات عدم قابلية هذه الإجراءات للتطبيق أو عدم ملاءمتها .

٦ ـــ فيما يتعلق بشحن المنتجات المشتراه فى نطاق القرض والتأمين البحرى عليها تتعهد حكومة جمهورية مصر العربية بعدم فرض أى قيود تعوق المنافسة الحرة والعادلة بين شركات الملاحة والتأمين البحرى فى الدولتين .

٧ ـــ تعفى حكومة مصر العربية الصندوق من أى رسوم مالية أو ضرائب مفروضة فى جمهورية مصر العربية فيما يتعلق بالقرض أو الفوائد التى تستحق عليه .

٨ ـــ تتشاور الحكومتان مع بعضهما فى أى أمر قد ينشأ من أو يتعلق بالمفهوم السابق .

وإنه ليشرفنى أن أقترح أن تشكل هـــذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد والتى تعززون فيها بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية الترتيبات السابقة اتفاقا بين الحكومتين الذى يصبح نافذ المفعول عند تلقى الحكومة اليابانية إخطارا كتابيا من حكومة جمهورية مصر العربية بتمام الإجراءات المحلية اللازمة لسريان هذا الاتفاق .

وإنه ليشرفنى أيضا إن أعزز نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية الترتيبات السابقة وأوافق على أن مذكرة سيادتكم وهذا الرد سوف ينظر إليهما على أنهما يشكلان اتفاقا بين الحكومتين يصبح نافذ المفعول من تاريخ استلام الحكومة اليابانية إخطارا كتابيا من حكومة جمهورية مصر العربية بتمام الإجراءات المحلية اللازمة لسريان هذا الاتفاق .

وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأعبر عن عظيم تقديرى .

د . عبد الرزاق عبد المجيد

نائب رئيس الوزراء للشئون المـالية والاقتصادية

وزارة الخارجية

قرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٦٤١ لسنة ١٩٨٠ الصادر بتاريخ ٦ ديسمبر ١٩٨٠ بشأن الموافقة على الكتاب المتبادل الخاص بالقرض بمبلغ ٨ بليون ين ياباني للاستيراد السلعي بين حكومتي جمهورية مصر العربية واليابان الموقع عليه فى القاهرة بتاريخ ١٤/١٠/١٩٨٠ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٢/١/١٩٨١ ؛

قـــرر :

مادة وحيدة ــ ينشر فى الجريدة الرسمية الكتاب المتبادل الخاص بالقرض بمبلغ ٨ بليون ين ياباني للاستيراد السلعي بين حكومتي جمهورية مصر العربية واليابان الموقع عليه فى القاهرة بتاريخ ١٤/١٠/١٩٨٠ ، ويعمل به اعتبارا من ١٦ فبراير ١٩٨١ م

كمال حسن علي